ED/EFA/2007/ME/32
السنغال ديسمبر 2007
الأصل : إنجليزي

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

الاجتماع السابع للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع

11-13 كانون الأول/ديسمبر 2007
داكار، السنغال

بيان السنغال

الاجتماع السابع للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع

11-13 كانون الأول/ديسمبر 2007

داكار، السنغال

بيان

1 - نحن، وزراء التربية وكبار الموظفين في الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف وقادة منظمات المجتمع المدني، وقد اجتمعنا في داكار بالسنغال في الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2007 بناء على دعوة من المدير العام لليونسكو وحكومة السنغال، نعرب عن صادق شكرنا وعرفاننا لحكومة السنغال لاستضافتها هذا الاجتماع ولكرم الاستقبال. يتضمن التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2008، الصادر في منتصف الطريق بين عام 2000 وعام 2015، عرضاً عاماً للتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع الستة، وإسقاطاً للاتجاهات الراهنة حتى سنة 2015. وقد أحطنا علماً بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في مجال التعليم الابتدائي ونشيد بالبلدان للعمل الذي التزمت به في هذا المجال، وبالتطورات الإيجابية، ولئن كانت متفاوتة، في تحقيق الأهداف الأخرى، ورحبنا بمجموعة الممارسات الجيدة المعروضة التي توفر أمثلة على طرق التصدي لتحديات الوصول إلى أكثر الفئات تهميشاً. لقد بلغنا الآن وضعاً يمكّننا من فهم ما هي التدابير الناجعة في التعليم الأساسي فهماً أفضل، ولكن وتيرة التقدم المحرز في الوقت الراهن لا تكفي لبلوغ هدف عام 2015.

2 - ولاحظنا بقلق أن ثلاثة أهداف من بين أهداف التعليم للجميع قد أهملت - وهي الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وإتاحة فرص التعلّم للشباب والكبار، ومحو أمية الكبار والشباب – واتفقنا على مضاعفة جهودنا لضمان أن تحظى هذه الأهداف بالاهتمام اللازم. وركّزنا مداولاتنا على ثلاث مسائل مترابطة، وهي الإدماج، ونوعية التعليم، والوفاء بالاحتياجات التمويلية لأنشطة التعليم للجميع. واتفقنا أيضاً على إيلاء العناية اللازمة للمضي قدماً في تحقيق التعليم للجميع في البلدان التي تعيش أوضاعاً هشة.

3 - واتفقنا على إعطاء الأولوية في عام 2008 وما بعده للقضايا الثلاث الحاسمة والمترابطة التالية.

الإنصاف والإدماج

4 - لقد اعترفنا بأن تحقيق أهداف التعليم للجميع إنما يعني إيصال التعليم إلى الأطفال والشباب والكبار، وخاصة الفتيات والنساء، الذين استبعدوا في السابق من فرص التعليم الأساسي. وقد أدت أوضاع الكوارث والنزاعات، بشكل خاص، إلى حرمان العديد من الشباب والكبار من التعليم الأساسي، فزادت من صعوبة توفير فرص تعلّم القراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية. وتوخياً لضمان المزيد من الإنصاف والإدماج نقترح أن تتولى الحكومات على المستوى القطري، خلال عام 2008 وما بعده، تنفيذ الأنشطة التالي بيانها، وذلك بالاشتراك مع المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى وبدعم من الشركاء الدوليين:

(أ) إجراء مسح للفئات المستبعدة بغية تحديد خصائصها وظروفها واحتياجاتها بشكل أدق وبالتالي استخدام البيانات المستمدة في رسم سياسات تعليمية أكثر شمولا. ويمكن أن يضمن هذا المسح أيضاً ما يلي:

(1) الاستعانة بالاستقصاءات الخاصة بالأسر وغيرها من الاستقصاءات المشابهة كمصادر للحصول على بيانات تفصيلية من حيث الكم والنوع؛

(2) تمكين المجتمعات المحلية من خلال إشراكها بصورة كاملة في تحديد الفئات المستبعدة والضعيفة في مجتمعاتها؛

(3) تحديد التدابير اللازمة لتعزيز الإطار التشريعي الذي يضمن الحق في التعليم، وتنسيقه عند الاقتضاء؛

(4) إدراج تقدير للمصروفات اللازمة للوصول فعلاً إلى الفئات المهمشة؛

(5) دعم التنسيق على المستوى المحلي والإقليمي والوطني وفيما بين القطاعات، من خلال تعزيز سياسات أكثر شمولاً بغية تعبئة المدارس والمجتمعات المحلية.

(ب) تحسين أطر السياسات التي تعالج قضايا إتاحة فرص التعلّم للشباب في مرحلة التعليم ما بعد الابتدائي داخل المدرسة وخارجها، من أجل تحقيق ما يلي:

(1) اعتماد نهج متكامل إزاء التعليم الثانوي وغيره من برامج التعلّم الموجهة للتلاميذ الذين أنهوا التعليم الابتدائي؛

(2) إتاحة الانتفاع المنصف، بما في ذلك من خلال التعليم غير النظامي، ببرامج ملائمة لتعلّم القراءة والكتابة، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، واكتساب المهارات الحياتية؛

(3) التصدي لمسألة توفير فرص تعلّم متنوعة، بكل أبعادها المتشعبة.

نوعية التعليم

5 - نؤكد أن الانتفاع بالتعليم وضمان جودته شرطان لا بد من توافرهما معاً للتأثير في الفرص التي تتاح للمتعلم في حياته، وأن السعي لضمان التعليم الجيد جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التعليم للجميع. والواقع أن الجودة مسألة متعددة الأبعاد تتطلب مجموعة من الاستثمارات المترابطة. وتوخياً لتعزيز جودة التعليم، نقترح أن تقوم الحكومات، في عام 2008 وما بعده وبمساعدة الشركاء في مجال التعليم للجميع، بما يلي:

(أ) اتباع نهج شامل يستند إلى النتائج لمعالجة المسائل المتعلقة بالنوعية في رسم السياسات، وإدارة البرامج وتنفيذها وتقييمها، مع إيلاء العناية اللازمة لجودة التعليم والتعلّم، (من ذلك مثلاً المناهج الدراسية، وأسلوب التدريس، ولغات التدريس، والمواد التعليمية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وإدارة المدارس، والبنية الأساسية، وما إلى ذلك) فضلاً عن التدابير اللازمة لضمان استعداد المتعلم للتعلّم (من ذلك مثلاً السلامة، والأمن والسلم، والصحة، والتغذية، ومراعاة المساواة بين الجنسين، ومراعاة الإعاقات، والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، الخ).

(ب) وضع إطار للسياسة خاص بالمعلمين يتناول على نحو شامل المسائل التالية:
(1) ضرورة تدريب وتعيين أعداد كبيرة من المعلمين، مع التركيز على المعلمات في المناطق التي لا يحظين فيها بتمثيل كاف (18 مليون معلم في التعليم الابتدائي على نطاق العالم بحلول عام 2015، علماً بأن منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحاجة إلى 4 ملايين معلم تقريباً)؛
(2) ضمان جودة الإعداد الأولي للمعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة بحيث يُراعى التوازن بين المضامين وأسلوب التدريس؛
(3) ضرورة تحسين أوضاع المعلمين، وإتاحة مسار واضح للتطور الوظيفي يرمي إلى تعزيز مؤهلاتهم المهنية، وتوفير الحوافز لإبقائهم في نظام التعليم؛
(4) ممارسات العمالة الكفيلة بحماية حقوق المعلمين ووضعهم المهني؛
(5) التوزيع المتكافئ للمعلمين في المناطق الريفية والحضرية والنائية.

(جـ) السعي إلى تأمين المساواة بين الجنسين والمساواة في قطاع التعليم من خلال تشاطر الممارسات الجيدة وتشجيع التحليل القائم على مراعاة المساواة بين الجنسين.

(د) تعزيز تطوير القدرات على إدارة المدارس، بما في ذلك الإشراف والدعم، والتطوير التنظيمي، والإدارة المالية، والتعاون مع المجتمع المحلي.

(هـ) تتبع وتقييم عملية تحديد وتطوير المعايير الخاصة بالتحصيل الدراسي وقياس نتائج التعلّم.

(و) الاضطلاع بعمليات تقييم لتأثير السياسات والاستثمارات بهدف تحسين نتائج التعلّم والاستفادة منها لتطوير السياسات في المستقبل.

(ز) تحسين جودة وملاءمة وفعالية برامج محو أمية الشباب والكبار وبرامج التعليم غير النظامي، ولا سيما البرامج الموجهة للنساء.

التمويل

6 - يتم في الأحوال الاعتيادية تغطية الجزء الأكبر من ميزانية التعليم من الموارد المحلية، وقد ازدادت نسبة الموارد المخصصة لهذا الغرض من الدخل الوطني في أغلبية البلدان النامية منذ عام 2000. وفي البلدان التي تفتقر إلى الموارد، تؤدي المعونة الخارجية دوراً حاسماً في مساندة الجهود الوطنية. ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء تضاؤل الالتزامات بتقديم المعونة الخارجية للتعليم في عام 2005 على ضوء بيان مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عُقد في غلينيغلز في ذلك العام، ومن منظور إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ونأسف أيضاً لأن الالتزامات بتقديم المعونة تظل أقل بكثير من الاحتياجات السنوية إلى التمويل الخارجي التي تقدر بمبلغ 11 مليار دولار. وإننا نعقد العزم على العمل من أجل الحفاظ على مستويات التمويل المخصصة للتعليم بشكل عام وللتعليم الأساسي بشكل خاص، ومن أجل زيادة هذه المستويات. ويجب أن تقابل زيادة التمويل الخارجي بعزم سياسي حقيقي وبزيادة القدرات المتاحة عبر القطاع وعلى جميع المستويات، لا لضمان المساهمات الرفيعة المستوى فحسب وإنما أيضاً لضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتحقيقاً لهذه الغاية فإننا نؤكد من جديد التزامنا

بالعهد الذي قطعناه في داكار بأن نقص الموارد لن يثني أياً من البلدان الملتزمة جدياً بالتعليم للجميع عن تحقيق هذا الهدف، ونقترح في هذا الصدد الاضطلاع بالأنشطة التالية في عام 2008 وما بعده:

(أ) ينبغي للحكومات الوطنية والمحلية أن تعمل على تعبئة موارد محلية كافية وفقاً لمعايير إرشادية (~ 6% من الدخل القومي الإجمالي/ 15 - 20% من ميزانية الحكومة) تخصص للتعليم، مع إعطاء الأولوية للتعليم الأساسي (> 3% من الدخل القومي الإجمالي/ 10% من ميزانية الحكومة)؛

(ب) سيقوم شركاء التمويل الخارجيون برفع مستويات التمويل المتوقع في الأجل الطويل للتعليم العام والتعليم الأساسي بشكل خاص. وينبغي أن يولي التمويل الخارجي عناية خاصة لتدفق الموارد في المواعيد المناسبة، ولسد الفجوة التمويلية في خطط قطاع التربية المدعمة بمبادرة المسار السريع؛

(جـ) ينبغي للحكومات وللشركاء في مجال التعليم للجميع أن يدعموا عمليات تقدير التكاليف التي تيسّر خيارات الاستثمار في جميع القطاعات الفرعية للتعليم (من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، إلى التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، وتعليم الكبار)، مع مراعاة اتباع نهج أكثر تكاملاً والاستفادة بالموارد المتاحة الحالية في قطاع التربية والقطاعات الأخرى (الصحة والخدمات الاجتماعية بمزيد من الفعالية)؛

(د) ينبغي للحكومات أن تسعى إلى ضمان عدم استبعاد أي طفل من المدرسة بسبب الأعباء المالية، بما في ذلك من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم المدرسية عند الاقتضاء، وأن تقدم الدعم إلى أفقر الأسر وغيرها من الفئات المستبعدة، وذلك مثلاً من خلال إجراء تحويلات نقدية، أو توفير التغذية في المدارس أو تقديم الإعانات؛

(هـ) ستسعى الحكومات وشركاء التمويل الخارجيون إلى تحسين فرص التمويل المتاحة من خلال قنوات التمويل الخارجي المقدم للتعليم الأساسي المتعددة، وإلى تحسين العلاقات فيما بينها وتأثيرها النسبي في المضي قدماً نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، وذلك في إطار الالتزامات التي جرى الارتباط بها في توافق آراء مونتيري وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة؛

(و) سيقوم الشركاء في مجال التعليم للجميع بإعطاء الأولوية للبلدان ذات الدخل المنخفض والدول الهشة والدول التي تعيش في حالة طوارئ أو التي تعاني من نزاعات، ولافريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

طريق المستقبل

7 - نتعهد بالقيام بما يلي:

(أ) تسليط الأضواء على دور التعليم للجميع في تحقيق التنمية، باعتباره حقاً من حقوق الإنسان وأداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال ما يلي:

(1) تزويد الفعاليات ذات الصلة بمساهمات فكرية بشأن أوجه الترابط والتآزر بين التعليم للجميع والقضايا العالمية مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والصحة العامة؛

(2) العمل من أجل إدراج جميع أولويات التعليم للجميع في جداول أعمال الاجتماعات العالمية والإقليمية الأخرى المعنية بالتنمية، مثل مؤتمر "تمويل التنمية"، واجتماعات مجموعة البلدان الثمانية، ومؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الافريقية واجتماعات البنك الدولي واجتماعات صندوق النقد الدولي الفصلية، والعمليات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، وغير ذلك من المناسبات؛

(3) تعزيز الالتزام الدولي بالتعليم الأساسي من خلال توثيق الروابط بين التعليم للجميع وجداول أعمال الاجتماعات المتعلقة بالتعليم في عام 2008، مثل الاجتماع الاستعراضي الوزاري للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، واجتماعات رابطة تطوير التعليم في افريقيا، والمؤتمر الدولي للتربية، الذي سيسهم أيضاً في الاجتماع المقبل للفريق الرفيع المستوى؛

(4) الإسهام في المناقشات الجارية بشأن فعالية المعونة، استناداً إلى الخبرة المكتسبة في قطاع التربية، كجزء من العمليات الخاصة بإعلان باريس، والإسهام بوجه خاص في الأعمال التحضيرية للمنتدى الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي سيعقد في أكرا في أيلول/سبتمبر 2008.

(ب) الحفاظ على الزخم السياسي في مجال التعليم للجميع من خلال ما يلي:

(1) مواصلة تشجيع المشاركة الكاملة والعمل المنسق للأطراف الفاعلة المتعددة من خلال فريق العمل المعني بالتعليم للجميع، ومبادرة المسار السريع، والفريق الاستشاري الدولي، والفريق الرفيع المستوى، ومن خلال تطبيق خطة العمل العالمية بشأن التعليم للجميع.

(2) زيادة إبراز التعليم للجميع لجمهور أوسع وفي وسائل الإعلام عن طريق تبني استراتيجية أكثر فعالية واستباقاً في مجال الاتصال.

(3) مراقبة تنفيذ الأنشطة المقترحة في هذا البيان كجزء من الاجتماع المقبل للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع؛ ويسرّنا أيضاً أن نقبل دعوة حكومة النرويج بالاجتماع في أوسلو من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2008.